مجلة العلوم الاقتصادية

Journal homepage:
http://journals.sustech.edu/

دور البنوك فى استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي

" دراسة حالة مجموعة من المصارف السودانية للفترة من 2007– 2012م"

عبدالماجد بله عبد الساوى

قاسم الفكى علي

بنك فيصل الاسلامى السوداني– الإدارة المالية

جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية

المستخلص :

تناولت هذه الدراسة دور البنوك فى استدامة تمويل المشروعات الصغرى لتخفيف حدة الفقر المجتمعي.حيث تكمن مشكله البحث عدم استغلال المصارف نسبة 12%من المحفظه التمويليه الموجه للتمويل الاصغر كاملا.

أهم أهداف البحث معرفه الدور الذي تلعبه البنوك فى تمويل المشروعات الصغرى للحد من ظاهرة الفقر والبطالة. وايضا معرفه عدم منح المصارف التمويل الكامل لهذه المشروعات. اتبع البحث المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي والمنهج الاحصائى.

وكانت نتائج الدراسة البحثية كالاتى: انحراف نسبة التمويل للمشروعات الصغرى وفق النسبة المقررة من بنك السودان المركزي يرجع لضعف العائد المتحقق وارتفاع تكلفه التمويل وضعف الثقافة المصرفية لعملاء التمويل الأصغر.

أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة: لتشجيع المصارف على منح التمويل الأصغر وفق النسبة المحددة له يجب رفع هامش الربح بحيث تغطى تكاليف المتابعة ومخاطر عدم السداد للتمويل مع دعم الدولة لها من إعفاءات ضريبية.

ABSTRACT:

This research dealt with the role of banks in the sustainability of micro-finance projects to alleviate social poverty. The research problem stems from inadequate utilization of the banks for the 12% that should be allocated for financing microfinance projects. The most important objectives of the research include determining the role played by banks in financing microfinance projects in order to reduce poverty and unemployment; besides examining the reasons behind the reluctance of banks in granting full funding for these projects. The research used the historical, deductive, inductive, and the statistical methods.

The research main findings indicated the reasons behind the reluctance of banks to utilize the 12% allocated for microfinance and set by the Central Bank of Sudan may be attributed to inadequate realized return; high cost of finance; and lack of banking culture among the clients of microfinance. The research main recommendations call for raising the profit margin to cover the costs of follow up and risks of default of payment in order to encourage

banks to increase the finance allocated for microfinance projects; in addition to more state's support through tax exemption.

الكلمات المفتاحية : الرؤية الإستراتجية – الاستمرارية – الإدماج الاقتصادي للفقراء.

المقدمة:

تعتبر المشروعات الصغيرة المصدر الرئيسي لتقديم السلع والخدمات للموطنين وهى تلعب دورا أساسيا في استراتجيات التنمية ألاقتصاديه في معظم دول العالم وتمثل جزءا كبيرا ومهما في قطاع الإنتاج في مختلف هذه الدول سواء المتقدمة أو النامية في ظل حاجه الدول في مواجهه الفقر والبطالة التي تتصاعد حدتها. وتبدو أهميه الاهتمام بالمشروعات الصغيرة لدورها المحوري في تحقيق التنمية ألاقتصاديه والاجتماعية وتحقيق النمو المتوازن.

مشكله الدراسة:

هنالك آليات وضعت لانسياب التمويل الأصغر للشرائح المستهدفة من ضمنها سياسة بنك السودان المركزي بتحديد نسبه 12% من المحفظة التمويلية لكل مصرف لتمويل مشروعات التمويل الاصغر. حيث إننا نجد حسب تقرير بنك السودان المركزى لعام2012 بلغ اجمالى التمويل المصرفي 30،483مليون جنيه والمخصص حسب السياسة (12%) هو3،652 مليون جنيه للتمويل الأصغر .حيث بلغ حجم التمويل الاصغر 1،496مليون بنسبه اداء فعلى بلغت4.9% وهذا مؤشر بأنه لم تستغل النسبة المخصصة للتمويل الأصغر مما يشيرالى وجود صعوبات تواجه هذا القطاع الهام.

تتبع مشكلة الدراسة من التساؤلات التالية :

1–هل تكاليف الخدمة والمعاملة المصرفية لتمويل المشروعات الصغرى من اسباب عدم منح التمويل كاملا ؟

2– هل عدم منح التمويل الكامل لهذه المشروعات الصغرى لقلة الضمانات المقدمه لتغطية تمويلها؟

3–هل عدم استقرار السياسة النقدية والتمويلية تؤثر سلبا على اداء القطاع المصرفى؟

4–هل البنوك تتجاهل مفهوم التنمية المستدامة فى اطار الاقتصاد الكلى للدولة ؟

فرضيات الدراسة:

تتضمن الفرضيات التالية:

1–ارتفاع حجم المخاطر يؤدى الى ضعف اقبال المصارف على تمويل المشروعات الصغرى.

2–هنالك علاقة بين عدم كفاية الضمانات وتراجع حجم التمويل المقدم للتمويل الأصغر.

3–تنفيذ آليات السياسة النقدية والتمويلية للتمويل الأصغر يؤدى إلى استغلال نسبه التمويل الأصغر مما يساعد في تحقيق التنمية المتوازنة.

4–تعد المشروعات الصغرى ضرورة لتصحيح الاختلالات الموجودة بالمجتمع وبالتالي تحقق التنمية المتوازنة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفه الدور الذي تلعبه البنوك فى تمويل المشروعات الصغرى للحد من ظاهرة الفقر والبطالة ومعرفه التجارب العالمية للتمويل الأصغر .

ومعرفه الأهداف الرئيسية للبنوك في تحقيق العدالة بين أطراف العملية المصرفية والسعي لتحقيق التنمية والنهضة ألاقتصاديه والتوازن الاجتماعي عن طريق تمويل صغار المنتجين.

كذلك معرفه هل تم توجيه التمويل الاصغر للقطاعات الانتاجية ؟ ايضا معرفة عدم منح المصارف التمويل الكامل للمشروعات الصغرى.والوقوف على الاسباب المؤديه لذلك.

أهميه الدراسة:

تنبع أهميه الدراسة من خلال دور البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة اذ يتوقع منه أن يكون له دور في النمو الاقتصادي بخلق الوظائف ومكافحه البطالة.علما بان هنالك دراسات سابقه تطرقت إلى المشروعات الصغرى من جوانب مختلفة ولم تتناول دور البنوك فى التمويل الأصغر في معالجة الفقر المجتمعي مما يكسب الموضوع أهمية البحث. حيث يمثل الجهاز المصرفى القاعدة الاساسية التى ترتكز عليها عملية النمو الاقتصادى بغرض زيادة الدخل القومى.

منهجية الدراسة:

استخدم في هده الدراسة المنهج الوصفى لوصف متغيرات الدراسة وتحليل علاقتها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية ومعامل ارتباط بيرسون لتحليل البيانات بالإضافة لبعض الأساليب الأخرى كاختبار مربع كاى لدلالة الفروقات لإجابات المبحوثين على عبارات كل فرضية من فرضيات الدراسة

الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت تمويل المشروعات الصغرى من عده زوايا وبوجهات نظر مختلفة وسوف يقوم الباحثان بعرض مؤجز لبعض الدراسات . وبنهاية كل دراسة سابقة يتم عقد مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة.

دراسة على محمد على أرباب (2004م) :

هدفت الدراسة إلى تقييم حجم التمويل الذي تم تقديمه بواسطة الجهاز المصرفي وهدفت الدراسة أيضا إلى الوصول إلى الأسباب التي تودي إلى التعثر، ومعرفه معوقات التمويل ألازم لهذه القطاعات.

وتوصلت الدراسة الي النتائج التالية:

تلعب البنوك دورا هاما في إيجاد التمويل للازم لجلب المزيد من الاستثمارات والمدخرات من الفئات ألاقتصاديه ذات الفائض المالي لذا يمكن أن تساهم في إيجاد التمويل ألازم والكافي إلى صغار المنتجين الحرفين إذا تم إيجاد حلول للمعوقات التي تقف في طريقها.

من خلال العقود المقبلة لا توجد وسيله فاعله لمكافحه الفقر والارتقاء بالتنمية الحضرية ودفع عجله النمو الاقتصادي. بينما تتناول الدراسة الحالية دور البنوك فى استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي.

دراسة مريم على أنور عبدا لله :(2008م)

هدفت الدراسة إلى توضيح دور المشروعات الصغيرة في التنمية ألاقتصاديه والاجتماعية

تتمثل مشكله الدراسة في الأسئلة التالية:

- هل تساهم المشروعات الصغيرة في تنميه دخل المرأة ؟

– هل هنالك جهات تقوم ببرامج اقتصاديه واجتماعيه متكاملة لتنميه المشروعات النسوية الصغيرة وما هي شروط ضوابط تمويل المشروعات النسوية الصغيرة؟

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي.

قامت الدراسة على اختبار الفرضيات التالية : توجد علاقة ذات دلاله معنوية بين مجال عمل المشروعات الصغيرة وحجم العائد منها ، وتوجد علاقة ذات دلاله معنوية بين مرونة شروط تمويل المشروعات الصغيرة ورضاء المستفيد من أداء الجمعية.توصلت الدراسة إلى نتائج منها مستوى العائد اقل بصوره عامه من المشروعات ذات الطبيعة الخدمية والتجارية وان العلاقة بين مرونة شروط التمويل ورضاء المستفيدات على أدائها علاقة طرديه. لم تثبت الدراسة وجود علاقة بين الرسوم المفروضة على المشروعات الصغيرة ومستوى العائد منها . خرجت الدراسة بعده توصيات منها التوسع في التعامل بين مختلف تمويل المشروعات الصغيرة حيث تعم الفائدة للمستفدين. يري الباحثان أن مشكله الدراسة تتمثل في هل تساهم المشروعات الصغيرة في تنميه دخل المرأة. بينما الدراسة الحالية تناولت مشكله عدم الاستجابة الكاملة للبنوك لتمويل المشروعات الصغرى حسب سياسة بنك السودان المركزي.

دراسة داليا عمر الأمين الحاج (2009) :

تمثلت مشكله الدراسة في ألقدره المحدودة للمشروعات الصغيرة في الحصول على التمويل من البنوك بالإضافة إلى انخفاض مستوى الحوافز والإعفاءات الضريبية الخاصة بالاستثمار الممنوح للمشروعات الصغيرة .

لقد خرجت الدراسة بعده نتائج أهمها إن المشاريع الصغيرة لها دور في بناء وتنميه البيه ألاقتصاديه للدولة إذا ما أعطيت الاهتمام والمتابعة الكافية لها ، وان لها دور في تنشيط الاستثمارات لدى البنك القائم بتمويلها.

لقد أوصت الدراسة بعده توصيات أهمها إعطاء المشاريع الصغيرة أهميه اكبر من المعطاة لها وذلك للدور الذي تلعبه هده المشاريع في تحقيق التنمية ويرجع ذلك لمقدرتها على التجاوب مع كل المتغيرات والظروف المحيطة بها وأوصت الدراسة بأنه يجب القيام بدراسة المشروع والتأكد من الضمانات ألمقدمه . بينما تتناول الدراسة الحالية دور البنوك فى استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي.

دراسة صديق محمد ادم(2010م) :

تناولت الدراسة التمويل الأصغر في المنشأت الصغيرة وأثره على البيئة ألاقتصاديه والاجتماعية بالرياض.

توصلت الدراسة إلى عده نتائج منها:

– المشاريع الصغيرة تساعد على رفع المستوى المعيشي والصحي والثقافي لشريحة كبيره من المجتمع(الأسر الفقيرة). تطوير القطاع الخاص وتنميته تساعد على التنمية ألاقتصاديه والاجتماعية وتطوير الأسواق في المجتمع.

خرجت الدراسة بعده توصيات ومنها:

ضرورة الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة بهدف الحد من البطالة والفقر والعمل على دعم المنتجات الصغيرة وإنشاء أسواق لتسويقها. بينما تتناول الدراسة الحالية دور البنوك فى استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي.

مفهوم وخصائص المشروعات الصغيرة:

مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع ، انتشر استخدامه مؤخرا ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشاة صغيره تستخدم عدد معين من العمال .وتجمع الآراء على الأهمية

المتعاظمة للمشروعات في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو النامية خاصة في ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل المنتجة. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو90% من اجمالى الشركات في معظم اقتصاديات العالم كما أنها توفر مابين 40%-80% من اجمالى فرص العمل ، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلى للعديد من الدول ،فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85%،51% من اجمالى الناتج المحلى في كل من انجلترا والولايات الأمريكية على الترتيب (البنك الاهلى المصري (2004) ص 74).

جدول(1) يوضح تصنيفات المشروعات الصغير على أساس ألعماله

رقم	نوع المنشاة	عدد العمال
1	المنشاة متناهية الصغر	1-5 واحيانا10
2	المنشاة الصغيرة	بين11-49 واحيانا100
3	المنشاة ألمتوسطه	بين 50-100 واحيانا250

المصدر: صالح جبريل حامد 2010)

واهم المعايير التي اتخذت لتحديد أو تصنيف منشاءات الأعمال والمشاريع الصغيرة تنقسم إلى معايير كميه ونوعيه.

معايير كمية:

1/**معيار ألعماله:** وهو أكثر المعايير استخداما لسهوله الحصول على بيانات العمالة والمنشاءات الصغيرة .

2/**معيار رأس المال** :وهو معيار اساسى وشائع أيضا باعتباره احد محددات الطاقة الإنتاجية

3/معيار قيمه المبيعات ويعتبر مقياس صادق لمستوى نشاط المشروع وقدرته التنافسية.

معايير نوعية:

1/ **المعيار القانوني:** وطبقا للشكل القانوني يتحدد حجم رأس المال المستثمر وطرق تمويله .

2/ **المعيار التنظيمي:** وطبقا لهذا المعيار فان المشروع الصغير يتصف الجمع بين الملكية والادارة .

3/**المعيار التقني:** وطبقا له تتصف المشاريع الصغيرة باعتمادها على أساليب تقنيه بسيطة سواء في الإنتاج أو التسويق أو الإدارة.

مفهوم التمويل :

يعد التمويل احد فروع النظرية الاقتصادية فهو يركز على وصف وتحليل أساليب التمويل المتعددة يعرف بأنه (فن وعلم ونظام معالجه القضايا المالية في الدولة أو الشركة وتدبير الأموال والقروض وتنظيم إدارتها

التمويل المصرفى الاسلامى:

التمويل المصرفي إما يكون بالمشاركة بالأموال التي قد لا تتوافر لديه أو إعطاء العميل المال على سبيل المضاربة وفق الشريعة الإسلامية أو المداخلة في التجارة من خلال زياده رأس مال العميل المتداول (البضائع) أو على الأقل

تأجير الآلات والمعدات وغيرها من صور المنفعة.اى أن التمويل هو تقديم مال ليكون حصة مشاركه برأس مال أو انه قيام مباشرة بشراء سلعه لتباع للأمر بالشراء(أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية 2012 م، ص20) .

مفهوم التمويل الأصغر :

التمويل الأصغر هو تقديم خدمات ماليه مثل الائتمان والادخار والتحويلات النقدية والتامين للفقراء ولذوى الدخل المنخفض. كما يعد التمويل الأصغر أداه قويه للتخفيف من وطاه الفقر فتقديم الخدمات المالية إلى الفقراء يساعد على زيادة دخل الأسرة وأمنها الاقتصادي. وحفز الاقتصاديات المحلية.

ويرى الباحثان أن التمويل الأصغر وسيله فعاله لتمكين الفقراء من الاعتماد على أنفسهم مما ينعكس على دخل الأسرة بأكملها من ضمان الأمن الغذائي وبناء ثقة بالنفس والتفاعل مع المجتمع . كما إن المؤسسات المالية المتمثلة في البنوك التجارية والبنوك المتخصصة هي المصدر الاساسى للحصول على التمويل الذي يعتبر حجر الزاوية عند التفكير في قيام المشروعات الصغرى وهذا يضع المصارف التجارية للقيام بالمسئولية الاجتماعية.

كما يعد التمويل احد فروع النظرية الاقتصادية فهو يركز على وصف وتحليل أساليب التمويل المتعددة يعرف بأنه فن وعلم ونظام معالجه القضايا المالية في الدولة أو الشركة وتدبير الأموال والقروض وتنظيم إدارته. (سيد محمود الهوارى ،1998، ص 12).

عميل التمويل الأصغر:

هو الشخص النشط اقتصاديا وله دخل شهري يقل عن ضعف الحد الادنى للأجور ، أو له أصول منتجه لأتزيد قيمتها على عشره ألف جنيه ولاستفيد من مصادر التمويل الرسمية .أو هو الإنسان القادر على الكسب والإنتاج بغض النظر عن نوعه (without gendered base) وبناء على هذه القاعدة فان الحرفيين والمهنيين والمزارعين والرعاة أصحاب الدخل المحدود والمعاشات كلهم يندرجون تحت مظله عملاء التمويل الأصغر . وحده بنك السودان دوره تدريبيه بنك الاسره(2008) .

تصنيف التمويل الأصغر:

1.التمويل المتناهي الصغر:-

هو التمويل الذي يمنح لعملاء التمويل الأصغر في حدود مبلغ2000 جنيه.

2.التمويل الأصغر:-

هو التمويل الذي يمنح لعملاء التمويل الأصغر في حدود مبلغ لايقل عن 2000 جنيه ولا يتجاوز 20.000 جنيه

3.التمويل الصغير:-

هو تمويل يتجاوز ال20.000 جنيه ولا يتعدى مبلغ ال150.000 وينح للمنشئات والإعمال الصغيرة التي لها إطار قانوني على أن لا يقل حجم العمالة بالمنشاة عن شخصين مثل (ورش الحدادة والنجارة والمزارع الصغيرة...الخ) (حسن عثمان السمانى الغلام ،2009م).

ظاهره الفقر المجتمعي والبطالة :

تعتبر ظاهرة الفقر، ظاهرة جد مهمة في تحديد الملامح العامة لأي اقتصاد من اقتصاديات الدول،فهي ظاهرة لا تخلو أي دولة منها سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وهي قضية مألوفة ومتناولة من حيث أنها ظاهرة اقتصادية، واجتماعية، لجميع الشعوب والحضارات، والمجتمعات، وفي جميع العصور. إضافة إلى أن كل الأديان تطرقت إليهـــا، وخاصـــة

الدين الإسلامي من حيث ذكر واجب الأغنياء تجاه الفقراء، ووضع الحلول اللازمة له إلا أن الاختلاف يكمن في درجة التفاوت من حيث النسبة الموجودة، إذ ان هناك فجوة كبيرة بين أعداد الفقراء في الدول المتقدمة (الغنية) عنه في الدول المتخلفة (الفقيرة)، ولذلك يعتبر الفقر سمة أساسية، وظاهرة لا يمكن إغفالها في الدول المتخلفة.

إن الفقر، إضافة إلى معطيات أخرى (كالجوع، والمرض، والجهل، ونقص الفرصة للتنمية الذاتية، هي قدر الغالبية العظمى من الناس، في البلدان المتخلفة، والفقر هناك ليس شيئا جديدا. وإنما الجديد هو إدراك هذا الفقر والعمل للقضاء عليه.(مصطفى محفوظ مراد،2010، ص2) .

3- آثار الفقر وأبعاده:

إن للفقر آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة على البلدان، حيث أنه عامل سلبي يؤدي إلى تفاقم الوضع وتدهوره أكثر، فإذا كانت هناك أسباب معينة أدت إلى ظهوره، فإنه يؤدي إلى تعقيد هذه الأسباب، وبالتالي ارتفاع تكلفة الحد منه أو القضاء عليه .

- خط الفقر:

أظهرت نتائج المسح القومى للبيانات الاساسية للاسر عام2009 الذى اجرى من قبل الجهاز المركزى للاحصاء ان هنالك تباينا فى مستوى الفقر بين الولايات اذ يتراوح بين 26% فى ولاية الخرطوم الى 69.4% فى ولاية شمال دارفور وان ولايات كردفان ودارفور هما الاكثر فقرا.

تعريف البطالة وأنواعها:

يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الاجبارى لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة على العمل والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشر) والعجزة وكبار السن .

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت وتواجه اقتصاديات العالم لكونه مشكله ذات أبعاد تاريخيه وجغرافيه بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فتره زمنيه إلى أخرى .

تشير تقارير رسمية ان نسبة البطالة فى السودان ارتفعت من (16.4 %) عام 1990الى 18.8 % من مجمل السكان وتتركز بصفه خاصه فى وسط الفئة الشبابية.

الواقع التمويلي المشروعات الصغرى

صيغ التمويل الاسلامى :

توجد تجارب مطبقه للصيغ الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة في العديد من الدول وأثبتت نجاحها .

تتعامل المصارف الإسلامية بصفه عامه بالصيغ الإسلامية التالية:

بيع المرابحة:

المرابحة لغة مشتقه من ربح والربح والنماء وفى التجارة هو الفرق الايجابي بين كلفه السلعة وسعر بيعها فإذا تحقق يكون قد باع سلعته مرابحة ويقال بيع مرابحة وكذلك يقال أربحته على سلعته إذا أعطيته ربحا.

وتم تعريفها بأنها :(بيع سلعه برأسمالها الذي قامت به مع زيادة ربح معلوم) اى بيع بازيد من رأس المال(سلسة إصدارات الأمانة العامة لاتحاد المصارف السوداني ،2013م) .

المشاركة:

تعتبر صيغه التمويل بالمشاركة من أهم صيغ التمويل في المصارف الإسلامية باعتبارها الصيغة الاستثمارية الأساسية المجسدة لأهداف الاقتصاد الاسلامى فصيغه المشاركة صيغه مرنه يمكن أن تلبى حاجات المجتمع المحلى وان تؤدى لإحداث توازن اجتماعي وإيفاء لوظيفة المال في الإسلام.

السلم:

السلم لغة : مصدر (اسلم) ومعناه اصطلاحا بيع اجل بعاجل اى : أن يدفع المشترى قيمه ألسلعه حالا على أن يستلم ألسلعه في اجل لاحق متفق عليه في عقد البيع .

الإجارة:

الإجارة أو الأجرة والأجر الكراء في اللغة بمعنى واحد والأجر جزاء العمل أو العوض وفى ذلك مهر المرأة قال تعالى (واتوهن أجورهن) سوره النساء الآية رقم 25 .

ألمضاربه:

هي أكثر صيغ التمويل المصرفي عراقه فضلا عن كونها أكثر تجسيدا لمبادئ الاقتصاد الاسلامى .فقد تعامل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل البعثة من خلال تجارته بأموال السيدة خديجة بنت خويلد رضي الله عنهما .

المقاولة:

المقاولة لغة تعنى الاتفاق أو التعهد، المقاولة شرعا واصطلاحا تعنى عقد يتعهد بمقتضاه احد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو يؤدى عملا لقاء اجر يتعهد به المتعاقد الأخر.

مؤسسات التمويل:

المصارف التجارية: وهى مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها بمعنى أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها.

المصارف المتخصصة: ويمكن تعريف المصرف المتخصص على انه المصرف الذي يتخصص في قطاع معين من القطاعات ألاقتصاديه كالزراعة أو العقارات أو الصناعة أو الإسكان ويعتبر نفسه متخصصا في الإقراض لذلك القطاع.

المصارف الاستثمارية: وتلعب دورا هاما في تمويل تجاره المشروعات ألاقتصاديه حيث تقوم بمتابعه ومراقبه وتنفيذ المشروعات كما تقوم بعمليات تتصل بتجميع وتنميه المدخرات لخدمه الاستثمار وفقا لخطط التنمية ألاقتصاديه.

المصارف المركزية: ويعتبر البنك المركزي السلطة العليا التي تأتى على هرم النظام النقدي في اى دوله كانت وعلى هذا فانه يعتبر مؤسسه تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد وفى نفس الوقت مصرف المصارف ومصرف الحكومة. ويقوم بوظيفة أساسيه هي الرقابة والتحكم في عرض النقود والإشراف على السياسة الائتمانية بصفه عامه.

التجارب العالمية للمشروعات الصغرى :

اتجهت كثير من الدول منذ مده طويلة نحو أقامه المشروعات الصغرى ودعمها وتعزيز دورها الاقتصادي حيث أصبح هذا القطاع اكبر القطاعات في اقتصاديات الدول المتقدمة وفيما يلي استعراض مؤجز لتلك التجارب.

أولا تجربه بنك قرامين (بنك القرية):

نشاء بنك قرامين في بنغلاديش عام1976 في أعقاب المجاعة التي ضربت بنغلاديش في عام1975/74م ، على يد بروفسير محمد يونس ، ثم اقتباس هده التجربة وتطبيقها في إفريقيا أمريكا اللاتينية وحتى الولايات المتحدة اخزين في الاعتبار الاختلافات في ألتركيبه الاجتماعية والاقتصادية لكل دوله وبكل المجتمع.

تجربه بنك راكيت أندونسيا:

الفرق الاساسى بين تجربه راكيت وقرامين إن التمويل في راكيت يتم على مستوى الفرد متوسط حجم التمويل للفرد(800 دولار) سعر الفائده32% بمعدل تناقص، وللبنك 322 فرع و3595 وحده ، وتوجد رئاسة البنك في مدينه جاكرتا عاصمة اندونيسيا.

التجربة اليابانية:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 99.1% من اجمالى المؤسسات سنه1991 وساهمت بتوفير فرص عمل79.2% من العاملين في مجالات النشاط المختلفه .73.8% للعاملين في مجال التصنيع ، كما بلغت صادراتها إلى اجمالى صادرات قطاع الصناعه51.7%، (الملتقى الدولى متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة،2006).

دور القطاع المصرفي في التمويل الأصغر

سياسات البنك المركزي تجاه التمويل الأصغر:

يقوم بنك السودان بعد أسلمه الجهاز المصرفي بدوره في اسلمة الجهاز المصرفي حيث تم إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بالبنك في عام1992 وذلك لضمان تنقيه العمليات المصرفية من شبهة الربا. كما إن البنك استمر في أداء دوره كبنك للحكومة المركزية وحكومات الولايات والهيئات والأجهزة الحكومية ذلك بالمساهمة في رؤوس أموالها هذا فضلا على انه يؤدى دوره كمقرض للحكومة ومقرض أخير للبنوك.

موجهات التمويل الأصغر للمصارف:

عمل بنك السودان المركزي من خلال إصداره للسياسات التمويلية منذ عقد التسعينات من القرن العشرين إلى تخصيص نسبه من تلك السقوف يتم توجيهها للشرائح ذات الدخل المحدود وذلك بمسميات مختلفة كالأسر المنتجة وصغار المنتجين والمهنيين والحرفيين .

وفي العام 2007م ألزم بنك السودان المصارف التجارية بتخصيص نسبة 12% من محافظ التمويل لتمويل المشروعات الصغيرة والاستراتيجية .

جدول رقم(2) النسب المحددة للتمويل الأصغر من قبل بنك السودان المركزي

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبه التمويل الممنوح لقطاع التمويل الأصغر	%7	%10	%10	%10	%10	%10	%12
نسبه تمويل القطاعات	%93	%93	%90	%90	%90	%90	%88

ألاقتصاديه الأخرى							

البيان	2008	2009	2010	2011	2012
نسبه التمويل للممنوح لقطاع التمويل الأصغر	%12	12%	%12	%12	%12
نسبه تمويل القطاعات ألاقتصاديه الأخرى	%88	%88	%88	%88	%88

المصدر بنك السودان المركزي ، السياسات النقدية والتمويلية

من خلال الجدول رقم (2) يتضح ان نسبة التمويل الأصغرتراوحت مابين 7%-10% خلال الفتره2001-2002 ونسبه10% خلال العام2002-2006

وفى العام 2007 تم رفع نسبه التمويل الأصغر إلى نسبه12% مما يؤكد أن البنك المركزي ظل يوالى اهتماما متعاظما لقطاع التمويل الأصغر وظلت هذه النسبة حتى ألان.

كماجاء في موجهات السياسة الكلية.

محور التمويل الأصغر:

يهدف هذا المحور إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بزيادة مساهمه مشروعات التمويل الأصغر في تحقيق الدخل القومي الاجمالى ،توفير فرص العمل ،تخفيف حده الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

في العام 2007م أنشاء بنك السودان المركزي وحدة للتمويل الأصغر كجهة مستقلة إداريا وماليا، تتبع لقطاع المؤسسات المالية والنظم ، علي ان تضطلع الوحدة برسم السياسات الخاصة بتشجيع و تطوير الصيرفة الاجتماعية و الاقتصادية في مجال التمويل الأصغر ، وذلك سعياً نحو إقامة مؤسسات و أنشطة فاعلة في هذا الجانب، بهدف إزالة الفقر وسط قطاعات المجتمع. ودفع النشاط الإنتاجي لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة في أنحاء البلاد .

ملامح القطاع المصرف السوداني :

أهم خصائص مكونات القطاع المصرفي السوداني فيما يلي:-

- يتكون القطاع المصرفي السوداني ألان من تركيبه من المصارف التجارية والمتخصصة ومصارف الاستثمار ومؤسسات ماليه غير مصرفيه وصناديق استثمار عامه ومتخصصة ويتميز القطاع بأنه يقوم بكامله على أساس النظام المصرفي الاسلامى في كل عملياته.
- تختلف طبيعة الملكية من مصرف لأخر منها الحكومي ومنها الملوك للقطاع الخاص المحلى ومنها المشترك بين الحكومة والقطاع الخاص المحلى والمشترك بين القطاع الخاص المحلى والاجنبى ومنها فروع البنوك الأجنبية.

جدول رقم (3) التوزيع الجغرافي للجهاز المصرفي السوداني للفترة2007-2012

الولايات	بنك السودان المركزي		المصارف المتخصصة		المصارف الوطنية		المصارف المشتركة		المصارف الاجنبيه		المجموع	
	2007	2012	2007	2012	2007	2012	2007	2012	2007	2012	2007	2012
ولاية الخرطوم	1	1	20	31	22	9	151	200	6	16	199	256
الولايات الوسطى	2	4	29	47	11	9	65	67	1		106	123
الولايات الشرقية	2	3	16	19	5	3	45	52	1		67	74
الولايات الشمالية	2	2	23	33	3	2	29	32			55	67
ولايات كردفان	1	2	15	21	8	7	23	30	1		47	58
ولايات دارفور	2	3	14	22	4	3	22	26			40	51
المجموع	10	15	117	173	53	33	335	407	9	16	514	629

المصدر إعداد الباحثان من واقع بيانات بنك السودان

من الجدول رقم (3) يلاحظ زيادة عدد فروع المصارف من514 في العام 2007الى629 في العام2012 بزيادة 115فرع .وقد كانت نسبه الزيادة في كل من ولاية الخرطوم بنسبه50% والولايات الوسطى بنسبه15% والولايات الشرقية بنسبه7% والولاية الشمالية بنسبه10% وولايات كردفان بنسبه9% وولايات دارفور بنسبه9%.

جدول رقم(4) التمويل المصرفي الممنوح لقطاع التمويل الأصغر بالقطاع المصرفي خلال الفترة 2007-2012م

البيان	حجم التمويل المصرفي الفعلي الممنوح للتمويل الأصغر	نسبه التمويل المصرفي الفعلي الممنوح للتمويل الأصغر	النسبة المخصصة للتمويل الأصغر وفق سياسات بنك السودان المركزي	نسبه الانحراف عن المخصص للتمويل الأصغر وفق سياسات بنك السودان المركزي
ديسمبر2007	232.240	1.3	12	(10.7)
ديسمبر2008	243.164	1.6	12	(10.4)
ديسمبر2009	334.900	1.6	12	(10.4)
ديسمبر2010	449.682	1.8	12	(10.2)
ديسمبر2011	819.340	2.8	12	(9.2)
ديسمبر2012	1.301.548	3.5	12	(8.5)

المصدر بنك السودان المركزي وحده التمويل الأصغر

من الجدول رقم(4) بالرغم من توجيهات بنك السودان المركزي في محور التمويل الأصغر والمتعلقة بتخصيص نسبه12% للتمويل الأصغر يلاحظ انحراف سالبا عن النسبة المقررة لكل الفترة من 2008م – 2012م ، بدأ هذا الانحراف في الانخفاض حتي العام 2010م ثم انخفض الي 9.2 في العام 2011م ثم الي 8.5 في العام 2012م مما يشير إلى وجود إشكالات تواجه المصارف في التمويل الأصغر.

تجربه مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية:

الأهداف ألاستراتجيه:

1-تقليل الفقر وإثارة على المجتمعات الفقيرة

2-المساهمة في تقليل نسبه البطالة.

جدول رقم (5) تطور التمويل الأصغر لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية خلال الفترة 2007-20012

البيان	حجم التمويل المصرفي الفعلي للتمويل الأصغر	حجم التمويل الأصغر الفعلي من مصرف الادخار	نسبه تمويل مصرف الادخار على اجمالى التمويل الأصغر
2007	232240	88400	%38.1
2008	243164	88390	%36.4
2009	334900	98847	%29.6
2010	449682	127406	%28.3
2011	819340	186874	%22
2012	1301548	347318	%26

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على بيانات داخل مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية

ومن الجدول يلاحظ الاتى:

1/ بلغت نسبه مساهمه مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في منح التمويل الأصغر خلال 2007-2012 مابين 38%-22% حيث بلغت أعلى مستوى لها في العام2007 حيث قاربت 40% من نسبه التمويل الكلى للقطاع المصرفي هذا هو العام الذي تم رفع نسبه 12% المخصصة للتمويل الأصغر من قبل بنك السودان مما يشير إلى استجابة البنك لاستغلالها.

2/ ارتفاع هذه النسبة يعكس الدور المتعاظم الذي يمكن أن يقوم به البنك تجاه الشرائح الضعيفة مما يحد من ظاهره الفقر والبطالة.

جدول رقم (6) دور البنك في معالجه البطالة والتشغيل:

العام	عدد المستفيدين	حجم التمويل الاصغر	معدل التطور%
2008	21261	88390	%18
2009	25969	98848	%22

2010	29480	127604	%14
2011	60064	186870	%104
2012	90689	347318	%51

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على بيانات داخل مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية

يلاحظ من الجدول الاتى:

إن معدل التطور في عدد المستفيدين من التمويل الأصغر بمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في ازدياد وبلغ نسبه104% في العام2011.

على ضوء البيانات الإحصائية فان البنك له دور فاعل ومؤثر على الاقتصاد الوطني من خلال تعبئه رؤوس الأموال والعمل على تنميه السلوك الادخاري لدى الأفراد.

المنهجية والبيانات المستخدمة:

أولا: حجم عينة الدراسة:

تم اختيار مجتمع الدراسة الأصلي من موظفي البنوك بادارة الاستثمار والبحوث وهى بنك (الخرطوم / امدرمان الوطني / فيصل الاسلامي / الادخار / المزارع).نسبه لدرايتهم بالاستثمار فهم يمثلون الشريحة التي يمكنها الإجابة على أسئلة الاستبيان.

للوصول إلى النتائج الخاصة بالبحث تم توزيع الاستبيان على الإدارات العليا وموظفي الاستثمار بتلك المصارف، حيث قام الباحث بتوزيع (100) استمارة استبيان على المستهدفين بتلك الجهات، وقد استجاب (94) فرد حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته (94%) من المستهدفين وتعتبر هذه النسبة عالية مما يؤدي إلى قبول نتائج العينة.

اختبار ثبات الفقرات :

تم إجراء اختبار تحليلي للاستبانة قبل صياغتها النهائية للتأكد من ملائمتها لقياس أهداف الدراسة وذلك عن طريق تحكيمها من قبل اساتذه متخصصين في مجالتهم.

أولا البيانات التعريفية للمبحوثين

1-العمر

جدول رقم (7) التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة%
أقل من 20 سنة	1	1.1
من 21 – 30 سنة	16	17
من 31 – 40 سنة	36	38.3
من 41 – 50 سنة	28	29.8
من 50 سنة فأكثر	13	13.8
المجموع	**94**	**100**

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الإستبانة، 2013م

التخصص العلمي:

جدول رقم (8) التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة%
محاسبة	27	28.7
إدارة أعمال	12	12.8
اقتصاد	29	30.9
دراسات مصرفية	11	11.7
أخرى	15	16
المجموع	**94**	**100**

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الإستبانة، 2013 م

المؤهل العلمي:

جدول رقم (9) التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
دبلوم وسيط	3	3.2
بكالوريوس	48	51.1
دبلوم عالي	9	9.6
ماجستير	30	31.9
دكتوراه	4	4.3
المجموع	**94**	**100**

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الإستبانة، 2013 م

المؤهل المهني:

جدول رقم (10) التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل المهني

المؤهل المهني	التكرار	النسبة%
زمالة أمريكية	3	3.2
زمالة عربية	–	–
زمالة بريطانية	3	3.2
زمالة سودانية	–	–
أخرى	20	21.3
لا يوجد	68	72.3

المجموع	**94**	**100**

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الإستبانة، 2012 م

الوظيفة:

جدول رقم (11) التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب الدرجة الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة%
مدير	6	5.3
نائب مدير	10	10.6
رئيس قسم	26	27.7
موظف	52	55.3
المجموع	**94**	**100**

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الإستبانة، 2013 م

سنوات الخبرة:

جدول رقم (12) التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة%
أقل من 5 سنة	11	11.7
من 6 – 10 سنة	22	23.4
من 11 – 15 سنة	20	21.3
من 16 – 20 سنة	25	26.6
من 21 – 25 سنة	16	17
المجموع	**94**	**100**

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الإستبانة، 2013 م

لتطبيق المنهجية تم تحليل البيانات التي جمعت ودلك لمعرفة المشاكل التي تعوق المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة وفقا للسقف المحدد من قبل بنك السودان باستغلال نسبة12% من سقف التمويل

تم ترميز إجابات المبحوثين حتى يسهل إدخالها في جهاز الحاسب الآلي للتحليل الإحصائي حسب الأوزان الآتية:

أوافق بشدة	وزنها	5
أوافق	وزنها	4
محايد	وزنها	3
لا أوافق	وزنها	2
لا أوافق بشدة	وزنها	1

الوسط الفرضي = مجموع الأوزان = 1 +2 + 3 + 4+ 5 = 3

تحليل الفرضيات :

عرض ومناقشة نتائج الفرضيات

الفرضية الأولى : ارتفاع حجم المخاطر يؤدى الى ضعف اقبال المصارف على تمويل المشروعات الصغرى.

جدول رقم (13) : الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الأولى:

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1. ضعف العائد من المشروعات الصغرى يؤثر على تمويلها	4.0	1	71.2	4	0.01
2. إفتقار البنك للتقنيات الحديثة يضاعف من مخاطر التمويل	3.7	1.1	48.9	4	0.02
3. ارتفاع نسبة التعثر المصرفي المتعلق بتمويل هذه المشروعات	3.7	1	52.7	4	0.01
4. لا توجد طريقة لتقاسم المخاطر مع أطراف أخرى ذات الصلة بالتمويل	3.5	0.9	55.8	4	0.01
5. ارتفاع تكاليف متابعه وصعوبة استرداد المبالغ من عملاء التمويل الأصغر	3.9	0.9	86.7	4	0.01
6. لاتوجد حماية لهذه المشروعات من منافسه النمنتجات المستوردة	3.9	0.9	65.9	4	0.01
7. أغلب الانشطة المرتبطه بالتمويل الأصغر أنشطة هامشية	3.5	1.1	29.4	4	0.01
8. محدودية الثقافة المصرفية لعملاء التمويل الأصغر وارتباطهم بثقافة الدعم والمعونات	4.1	0.9	68.6	4	0.04

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان

يلاحظ من الجدول رقم (13) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.9 – 1.1) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات فهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها.

من خلال ذلك تتأكد صحة الفرضية التي نصها : ارتفاع حجم المخاطر يؤدى الى ضعف اقبال المصارف على تمويل المشروعات الصغرى.

نص الفرضية الثانية: هنالك علاقة بين عدم كفاية الضمانات وتراجع التمويل المقدم للتمويل الاصغر

جدول رقم (14) : الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات السؤال الثاني:

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1. إحجام البنوك فى التعامل مع صغار المنتجين لقلة ضماناتهم المقدمة.	4.0	1	73.9	4	0.03
2. صعوبة تسييل ضمانات هذه المشروعات في حاله فشلها لسداد التمويل الممنوح لها	3.9	1	77.2	4	0.01
3. قرارات البنوك مرتبطة أساسا بالضمانات قبل أي اعتبار .	3.7	1.1	45.5	4	0.03
4. لا توجد آلية لإنقاذ العملاء المعسرين في حاله فشلهم للسداد .	3.5	1.1	39.1	4	0.01
5. عدم قبول البنك الضمانات غير التقليدية التي تقوم على الضمانات الاجتماعية.	3.8	1	54.2	4	0.04
6. جدوى المشروعات هو الضمان الحقيقي له .	4.0	1	62.6	4	0.01
7. لا ترغب البنوك في الضمانات العقارية بأطراف المدن الكبرى.	3.4	1.1	27.9	4	0.01
8. عدم التأمين على عمليات التمويل يجعل البنوك تحجم عن تمويلها .	3.7	1	32.6	4	0.01

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان

يلاحظ من الجدول رقم (33/3/3) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (1– 1.1) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات فإن قيمها الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها.

مما سبق يتضح أن : هنالك علاقة بين عدم كفاية الضمانات وتراجع التمويل المقدم للتمويل الاصغر .

نص الفرضية الثالثة: تنفيذ آليات السياسة النقدية والتمويلية للتمويل الأصغر يؤدى إلى استغلال نسبه التمويل الأصغر مما يساعد في تحقيق التنمية المتوازنة .

جدول رقم (15): الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الثالثة:

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1. إنشاء وحده للتمويل الاصغر بالبنوك يساهم في تمويل الشريحة المستهدفة للتمويل.	4.4	0.7	80	3	0.02
2. لاستغلال النسبة المستهدفة لابد من وجود خدمات مصرفية الكترونية في جميع المدن والأرياف.	3.7	0.9	60.4	4	0.02
3. قيام مؤسسات التمويل الأصغر في كل ولايات السودان يساعد المصارف بتقديم خدمات التمويل لقطاعات المجتمع.	4.3	0.5	52	2	0.04
4. تقديم حوافز من بنك السودان المركزي للمصارف التي تلتزم باستغلال النسبة المستهدفة تؤدى إلى استدامة التمويل .	4.2	0.7	55.6	3	0.01
5. أنشاء مصارف تمويل اصغر متخصصة توفر التمويل الاصغر للفئات المستهدفة	4.2	0.6	86.2	3	0.01
6. دعم برامج بناء القدرات للعاملين بالمصارف ذو أهمية لرفع كفاءة دورهم.	4.3	0.5	46.9	2	0.01
7. السماح للبنوك بفتح أفرع لها دون الرجوع لبنك السودان المركزي يزيد من تعبئه المدخرات	3.7	1.1	31.3	4	0.02
8. وجود معينات وبنيات تحتية للولايات تساهم في توسيع انتشار التمويل الاصغر.	4.2	0.7	66.5	3	0.02

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان

يلاحظ من الجدول رقم (15) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.5 – 1.1) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات فهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها.

من هذا تتأكد صحة الفرضية التي نصها : تنفيذ اليات السياسة النقدية والتمويلية للتمويل الأصغر يؤدى إلى استغلال نسبه التمويل الأصغر مما يساعد في تحقيق التنمية المتوازنة .

نص الفرضية الرابعة: تعد المشروعات الصغرى ضرورة لتصحيح الإختلالات الموجودة بالمجتمع وبالتالي تحقق التنمية المتوازنة

جدول رقم (16) : الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات السؤال الرابع:

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1. قدرة المشروعات الصغرى على التكيف في المناطق النائية مما يمكنها من الحد من ظاهرة الهجرة إلى المدن وبالتالي تحقق التنمية المتوازنة.	4.4	0.7	41	2	0.01
2. المشروعات الصغرى تساهم في تطوير المؤسسات الكبيرة.	4.1	0.6	32.3	2	0.01
3. إنها تحقق الإستخدام الأفضل للموارد المتاحة ومن خلالها يتم الحصول على أكبر قيمة مضافة.	4.1	0.7	79.4	3	0.04
4. الضمان الشخصي والإعفاءات للتمويل الأصغرتساهم في زيادة حجم التمويل الممنوح	4.1	0.8	106	4	0.04
5. تزيد المشروعات الصغرى معدل النمو الاقتصادي ومن ثم تخفيض معدلات البطالة.	4.4	0.6	36	2	0.01
6. تهيئة الدولة لبيئة داعمة تساهم في إنتشار المشروعات الصغرى.	4.2	0.6	81.9	3	0.01
7. تقلل المشروعات الصغرى من إختلال ميزان المدفوعات بتقليل حجم الواردات وبالتالي توفير العملة الصعبة.	4.0	0.9	78.7	4	0.03
8. المساهمة في تحقيق عدالة التنمية الاجتماعية من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين.	4.3	0.6	74.8	3	0.04

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان.

يلاحظ من الجدول رقم (16) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.7 – 1.3) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات فهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها.

بناءاً على هذا يمكن القول بأن : تعد المشروعات الصغرى ضرورة لتصحيح الإختلالات الموجودة بالمجتمع وبالتالي تحقق التنمية المتوازنة .

النتائج:

1-تدنى مساهمة البنوك السودانية فى توفير التمويل لهذه المشروعات الصغرى وفق النسبة المقررة من بنك السودان المركزي يرجع الى انخفاض العائد المتحقق من التمويل الاصغر وكذلك مخاطر عدم استرداد التمويل الممنوح للعملاء .وارتفاع تكاليف المتابعه والاشراف.

2- قله وتدنى قيمة الضمانات الازمة تؤثر سلبا علي تمويل هذه المشروعات.

3- بالرغم من اهتمام بنك السودان بالتمويل الاصغر باصداره سياسات منظمة للتمويل الاصغر بزيادة النسب المقرر للتمويل الاصغر من 7% الى 12% بين عام 2007-2012 فى اطار توجيه المزيد من الموارد للتخفيف من حدة الفقر الا اننانجد انخفاض نسبه التمويل المصرفى الفعلى الممنوح للتمويل الاصغر.

4-هنالك تجارب لبنوك متخصصة حققت نتائج ايجابيه في توفير التمويل الأصغر للفئات المستهدفة.كما هو في تجربه بنك الادخار والتنمية الاجتماعية حيث بلغ معدل التطور لعدد المستفيدين 2011 معدل104% أيضا تمويل مشروعات الخرجين وفرت فرص عمل 1000خريج في عام2012.

التوصيات:

1- لتشجيع المصارف على منح التمويل الأصغر وفق النسبة المحددة له يجب رفع نسبة عوائد التمويل الاصغر بحيث تغطى تكاليف المتابعة ومخاطر عدم السداد للتمويل. مع دعم الدولة لها من إعفاءات ضريبية وغيرها.

2- العمل على إدخال خدمات الضمان عن طريق شركات التامين وفقا لوثيقة التمويل الأصغر الشاملة بالإضافة للضمانات الأخرى مع عمل دراسة جدوى متكاملة لهذه المشروعات مع التركيز على القطاعات الانتاجية.

3- أهمية قيام مؤسسات تمويل اصغر بكل ولايات السودان بتقديم خدمات التمويل لقطاعات المجتمع ودعما للمصارف. وكذلك دعم وبناء قدرات العاملين بالمصارف في المجالات الفنية والمعرفية في التمويل والإدارة لرفع كفاءة دورهم.

4- الترخيص لمصارف متخصصة للتمويل الاصغر مع وضع سياسات تمويلية تأخذ في الحسبان إعمال مبدءا الكفاءة والفعالية في الإنتاج ونقل التنمية الحقيقة إلى الريف. بحيث لا يكون التركيز على المناطق العمرانية الكبرى وإهمال بقيه المناطق الأخرى.

المراجع:

1-على محمد دياب ،(2004م) تمويل صغار المنتجين والحرفيين دراسة مقارنه بين التمويل المقدم بواسطة الجهاز المصرفي السوداني والمقدم بواسطة برنامج الأمم المتحدة للترقية الحضرية. جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا كليه الدراسات العليا ماجستير دراسات مصرفيه.

2- مريم على أنور عبدا لله (2008)دور المشروعات الصغيرة في التنمية ألاقتصاديه ، رسالة دكتوراه غير منشور جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا كليه الدراسات العليا.

3- داليا عمر الأمين الحاج ،(2009م) ، بحث تكميلي لنيل درجه الماجستير جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا.

4-صديق محمد ، (2010م)ادم بحث تكميلي لنيل درجه الماجستير في المحاسبة والتمويل جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا

5--البنك الاهلى المصري ،(2004م) المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم141 النشرة الاقتصادية ،العدد الرابع ،المجلد السابع القاهرة ص 74

6-سيد محمود الهوارى وسعيد توفيق عبيد .الإدارة المالية قرارات الأجل الطويل وقيمه المنشاة (القاهرة عين شمس1998 ص 12.

7--حسن عثمان السما ني الغلام ،(2009م) ، بحث لنيل الدكتوارة في الاقتصاد جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا ص 84.

8- مصطفى محفوظ بوشامه،ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي، أسبابها،وآثارها ،جامعة سعد دحلب البليدة.

9-بنك السودان المركزي (2012م)ورقه بعنوان إدارة السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان.

10- اتحاد المصارف السودانية ، (2013م) سلسة إصدارات الأمانة العامة .إصداره رقم.3

11- وحدة التمويل الأصغر بنك السودان ،(2008م)-الدورة التدريبية الأولى بنك الأسرة.

12- أكاديمية السود أن للعلوم المصرفية والمالية (2012م)الحقيبة التدريبية الأولى صيغ التمويل المصرفي واليات تطبيقها على عملاء التمويل الأصغر في السودان .

13-الملتقى الدولي ،(2006م) متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية جامعه حسيبه بن بوعلي ، الجزائر.